اذا ما قُدر للانتخابات اليمنية ان تتم: الحسم عند فوهة الصندوق!

عارف أبو حاتم*

■ «عند الثامنة من صباح العشرين من أيلول/سبتمبر القادم ستندلع شراره الديمقراطية من فوهة الصندوق»... هذا التعبير العسكري أجده ـ أنا المدني ـ أقرب الى ما سيحدث، في الانتخابات الرئاسية اليمنية اذا ما قُدر لها أن تتم!!

فبلاد السعيد ستشهد تجربة ديمقراطية ـ في تقديري ـ هي الثانية من نوعها عربياً بعد تجربة لبنان، «من حيث جدية المنافسة»، اذ يتنافس على منصب رئاسة الجمهورية خمسة مرشحين أبرزهم مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح، وفيصل بن شملان مرشح تكتل اللقاء المشترك (المعارض)، وما يزيد جذوة الديمقراطية اشتعالاً، أن هذه هي المرة، الأولى التي يتقابل فيها حزب الاصلاح الاسلامي المعارض مع الرئيس صالح وجهاً لوجه، بعد تحالفات استراتيجية دامت لأكثر من ربع قرن.

فبعد خروج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة عقب حرب صيف 1994، وتبعه التجمع اليمني للاصلاح قبيل الانتخابات البرلمانية في نيسان (ابريل) 1997 تفرد المؤتمر الشعبي العام بالسلطة باعتباره صاحب أغلبية برلمانية مريحة.

السياسة ذات الأبواب المشرعة لكل الاحتمالات، جعلت خصوم الأمس الاشتراكيين، هم الحليف الأقوى لحزب الاصلاح الاسلامي المعارض، فما فرقته الأيديولوجيات، جمعته المصالح، وربما المصائب، وفكرة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني جار الله عمر قُدر لها أن تنجح، فهو (المهندس الفعلي) لفكرة ضم أحزاب المعارضة اليمنية الفاعلة في تجمع سياسي سمي بـ(اللقاء المشترك)، لكي تقوى شكيمتها، وتزداد صلابة في مواجهة تحديات الواقع، وضغوط واغراءات السلطة، حيث ضم (اللقاء المشترك) كلا من التجمع اليمني للاصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب البعث العربي (انسحب مؤخراً)، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق، وهي مجتمعة خليط من الايديولوجيات الاسلامية واليسارية والقومية، لذلك من المنطقي أن يكون مرشحها للرئاسة خالياً من الايديولوجيات الثلاث!!.

بذور أزمة!!

أدت المهاترات والشتائم والتهم المتبادلة بين المؤتمر الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك منذ شباط (فبراير) 2005 الى الموافقة المبدئية على الجلوس الى طاولة الحوار، التي خلصت الى التوقيع على صيغة (اتفاق المبادئ) بين الطرفين في (18) حزيران (يونيو) الماضي، والتي تضمنت اثني عشر بنداً أهمها اضافة عضوين من المعارضة الى اللجنة العليا للانتخابات المكونة من (7) أعضاء، تحقيقاً للتوازن بين الفرقاء، وقد كان ذلك، وبنداً آخر يلزم بأن تشكل لجنة الانتخابات في الدورات المقبلة من القضاة، ثم بنوداً أخرى تلزم بتحييد كل من المؤسستين العسكرية والأمنية، والمال العام، والاعلام الرسمي، اضافة الى البند الثالث «المعطل» والخاص بتشكيل فريق قانوني من الطرفين لتنقية وتنقيح السجل الانتخابي من الأسماء الوهمية والمكررة وصغار السن (يقدرها المؤتمر بـ63 ألف حالة، وتقدرها المعارضة 800 ألف حالة)، وتقديمها الى القضاء، وهو ما لم يحدث حتى الآن، بسبب عدم تمكن القانونيين من تسلم السجل الانتخابي.

لكن (اتفاق المبادئ) كان هو المجني عليه في كل الأحوال، فالاتهامات لم تتوقف بين الطرفين، فـ«المشترك» ـ مثلاً ـ يتهم السلطة باخفاء (900) مليار ريال، ما يعادل (4,5 مليار دولار)، من الموازنة العامة للدولة، منها (500) مليار ريال كفوارق أسعار النفط، و(400) مليار ريال، أدرجت في الموازنة كبنود وهمية، وهو ما نفته وزارة المالية جملة وتفصيلا، بل وطالبت باثباته، في حين يتهم المؤتمر الحاكم خصمه السياسي، «المشترك» بخرق (اتفاق المبادئ) من خلال الدفع بآلاف الأطفال الى التسجيل في الانتخابات، وتوجيه الشتائم الى اللجنة العليا، وعدم الوفاء بتخصيص 15 % من حصته للنساء.

مرشح الفرقاء

حاول اللقاء المشترك أن يكون مرشحه الرئاسي شخصية جامعة للفرقاء، بمختلف توجهاتهم الاسلامية والقومية واليسارية، فهو من حيث الانتماء السياسي مستقل، لم ينتمي لحزب أو جماعة في السابق، وان كان أقرب من حيث التوجه الى (الاخوان المسلمين)، فأحزاب «المشترك» حسب طرحها تريد رئيساً لدولة، لا رئيساً لحزب، وحسب التوزيع الجغرافي فان المرشح الرئاسي (بن شملان) من محافظة حضرموت الشرقية (الشطر الجنوبي سابقا)، وهي أغنى المحافظات اليمنية، وأكثرها انتاجا للنفط، وأوسعها مساحة (قرابة ثلث اليمن)، ودلالة ذلك توجه أحزاب «المشترك» لاغلاق المحافظات الجنوبية والشرقية في وجه الرئيس صالح، وهو رهان غير مضمون، نظرا لتعمد صالح في احالة عدد من المشاريع التنموية والخدمية الى هذه المحافظات، حتى غدت أفضل حالاً من غيرها من المحافظات الغربية والشمالية.

وجاء ـ أيضا ـ اختيار أحزاب اللقاء المشترك لـ(فيصل بن شملان) كرجل بالغ في النزاهة والزهد، حيث قدم استقالته من وزارة النفط في 1997 احتجاجاً على عدم تنفيذ تصوراته للعمل، تاركاً سيارته الرسمية في فناء الوزارة، وفي 2003 استقال من البرلمان احتجاجاً على تمديد المجلس لنفسه سنتين اضافيتين، الا أن «بن شملان» المفرط في النزاهة، أفرط أيضا في التشاؤم، واعتبر (أن النظام الحالي وضع مستقبل اليمن على الهاوية، وعدم التغيير من خلال الانتخابات القادمة يعني الوقوع في قعر تلك الهاوية، والغاء أي أمل في النهوض والتطور).

«المشترك» الذي يؤكد توفقه في اختيار مرشحه للرئاسة لا يتوانى في القوال ان المرشح المنافس يعمل على خدمته من حيث لا يعلم، فسفاد حكومة المؤتمر، وسوء تصرفات بعض حاشية (صالح) يعملان لحساب مرشح المشترك، أو هكذا يتصورون.

وتأخذ السلطة على مرشح المعارضة الرئاسي علاقته بالسفارة الأمريكية بصنعاء، حيث زار «بن شملان» سفارة واشنطن بعد ساعة من حصوله على تزكية البرلمان، في (24 تموز/يوليو) الماضي، وكان اللقاء الثاني في (19 اب/أغسطس) الجاري، واللافت أن الزيارتين جاءتا بناءً على طلب من سفارة واشنطن!!

وتعززت شكوك السلطة بعلاقة «بن شملان» بالأمريكان، عندما قال السفير الأمريكي «توماس كراجكسي»: «نأمل أن تجري في اليمن انتخابات حرة ونزيهة، بعيدةً عن التهديدات»، وهو ما فُهم على أنه رد على تهديد صالح لشخصيات في «المشترك» ـ لم يسمها ـ بفتح ملفاتها!!

مرشحان.. وصندوق

قدم مرشح «المشترك» المهندس فيصل بن شملان (70 عاما)، نفسه للجمهور اليمني الذي لم يكن يعرف عنه الكثير، كخبير اقتصادي وصاحب نظريات في اقتصاديات النفط، يسعى لتوظيفها اجتماعيا من خلال رفع رواتب الموظفين، وتشجيع الصناعات والاستثمارات الصغيرة، وتمكين المحافظات من الاستفادة من عائداتها المحلية، في اعادة اعمار البنية التحتية، وخفض الضرائب وتخصيص ميزانية صغيرة معلنة للرئاسة، مع تأكيده المستمر بأن النفط مورد سيادي للدولة، وليس محليا للمحافظة.

أما مرشح المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) علي عبد الله صالح فقد بدأت دعايته الانتخابية منذ وقت مبكر، في مختلف وسائل الاعلام الرسمية والتابعة لحزبه، رغم مطالبة المعارضة للجنة العليا للانتخابات، بتحييد الاعلام الرسمي، وقدمت نماذج للخروقات التي نشرت كدعاية لصالح، وهددت بالاعتصام أمام القناة الفضائية اليمنية، لكن لجنة الانتخابات لم تلتفت لتلك المطالب، باعتبار أن الاعلام الرسمي يتعاطى مع أخبار وخطابات صالح بصفته رئيس الدولة، وليس بصفته مرشح المؤتمر.

صالح الذي لم يحتج الى مزيد من الجهد والعمل في تقديم نفسه، يجد صعوبة في اقناع الناس بنزاهة الحكومة، نظراً لضراوة الحملة المضادة من قبل اعلام المعارضة، فالبرنامج الشامل للاصلاح المالي والاداري والاصلاحات الاقتصادية، ورفع الدعم عن المشتقات النفطية، أدت جميعها الى ارتفاع مهول في جميع السلع الخدمية، الأمر الذي مكن المعارضة من قرع طبول الاستنفار، وتعبئة الشارع اليمني ضد حكومة المؤتمر، ووصفها بأنها «فاسدة».

وهذا ما يفسره تدشين الحملة الانتخابية لصالح باعلانات منتشرة في شوارع العاصمة، وعدد من الصحف اليمنية من قبيل: (لا تهاون مع أي فاسد، اليمن أغلى، سنستأصل الفاسدين)، وهي اعلانات مدفوعة الأجر من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي يرأسها علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية.

ويعتمد صالح في دعايته الانتخابية على شخصيات حكومية وقبلية ذات نفوذ واسع، تم جدولة توزيعها على عموم المحافظات اليمنية، اضافة الى اعتماده على رصيده الوطني، وما تم انجازه خلال فترة حكمه الممتدة لقرابة ثلاثة عقود، وما تحقق فيها من انجازات أهمها اعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ايار (مايو) 1990 والدفاع عن الوحدة في حرب صيف 1994، ومكافحة الارهاب بطرق سلمية، وترسيم الحدود مع الجارتين: عمان والسعودية، واخماد نيران الاحتراب الداخلي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ومحاولة الدفع بعجلة الاقتصاد والتنمية الى الأمام، اعتماداً على السوق المفتوحة، وجلب عدد من الاستثمارات الأجنبية الى الداخل، وارساء العمل المؤسسي، وتبني وتشجيع التجربة الديمقراطية.

المعركة الاقتصادية!!

وكدليل على تدهور الوضع الاقتصادي تطرح المعارضة اليمنية أن العام 1978 الذي جاء فيه صالح الى الحكم كان سعر الريال اليمني حوالي (4) دولارات أمريكية، بينما سعر الدولار اليوم يعادل (200) ريال.

هذا الطرح لا تقابله اشارة الى أن ارتفاع سعر العملة لا يمثل تفوقاً اقتصاديا، فالصين واليابان تصران على خفض سعر عملتيهما مقابل الدولار الأمريكي، «وان كان السبب لتصدير منتجاتهما الصناعية».

وفي الحالة اليمنية هناك عوامل ثلاثة أثرت على اقتصادها، أولها، وقبل كل شيء الفساد المالي والاداري الذي تقدره «منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد» بمليارات الدولارات سنوياً.

وثانيها: الرجوع الجماعي لأكثر من مليون مغترب في دول الخليج، عقب الغزو العراقي للكويت في اب (أغسطس) 1990، والذي تسبب بأزمة اقتصادية خانقة لليمن، وافتقار للعملة الصعبة المحولة من المغتربين الى الدخل، وأعقب ذلك ايقاف المساعدات الخليجية التي كانت تصرف كرواتب للجيش والمعلمين وبناء بعض مرافق البنية التحتية، وكذلك توقفت المساعدات الأمريكية لليمن، المتمثلة بمائة مليون دولار وخمسين ألف طن من القمح سنوياً، وجاءت الشركات الأهلية الخاصة التي أدارها شباب غير مؤهلين من حزب الاصلاح لتمثل الطعنة الأكثر ايلاماً، حيث قامت شركات مثل (المنقذ، والثمار، والسنابل، والنور) بفتح باب الاكتتاب وبيع الأسهم للناس العاديين، فتقدم كل معسرٍ وميسرٍ بما لديه من مدخرات، وحصلوا على أرباح كبيرة ومغريةٍ في السنتين الأوليين، ثم غابت الشركات ومعها مدخرات الناس حتى اليوم.. فصاح الجميع في وجه حزب الاصلاح الاسلامي: (حتى أنت يا بروتس)!!

وتمثل ثالث العوامل بالديون والقروض التي بلغت خمسة مليارات ونصف المليار دولار في العام 2006 بعد اعفاء اليمن من قرابة نصف ديونها في نادي باريس للمانحين، واسقاط روسيا لمديونية اليمن المقدرة بمليارَي دولار.

مضافاً لكل ذلك تضرر الاقتصاد اليمني من الأعمال الارهابية التي قامت بها عناصر من القاعدة، كتفجير المدمرة الأمريكية (يو.اس.اس.كول) بعدن في تشرين الاول (أكتوبر) 2000، وناقلة النفط الفرنسية (ليمبورغ) بحضرموت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2002.

أو التأثير المباشر على السياحة، وذلك باختطاف سياح أجانب من قبل عناصر قبلية على خلفيات اجتماعية، أو مطالبة الدولة بمشاريع تنموية وخدمية، وكان أفدح هذه الاختطافات مآسي ما حدث عام 1998 من قتل لمجموعة من السياح البريطانيين على يد جماعة متطرفة بمحافظة أبين.

التكهن الموجه!!

تباينت نتائج الاستبيانات التي نفذتها عدد من الصحف ومواقع الأخبار الالكترونية اليمنية، وان اجتمعت على شيءٍ واحد، أخذ بالبديهة، وهو أن المنافسة الجادة ستكون بين مرشح المؤتمر علي عبد الله صالح، ومرشح اللقاء المشترك المعارض فيصل بن شملان، أما بقية المرشحين الثلاثة فهم صور كاريكاتورية وضعت للمناكفات السياسية، لا لشيء آخر، فالمرشح أحمد عبدالله المجيدي عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، خرج عن صف حزبه المنضوي في تكتل «المشترك»، ورشح نفسه بدعم وتزكية من برلمانيي الحزب الحاكم، أما المرشح ياسين عبده سعيد ـ وهو موظف حكومي ـ فتقدم مرشحاً باسم «أحزاب المجلس الأعلى للمعارضة» الذي يضم اثني عشر حزباً هشاً، ليس لها وجود أو أثر، ولا يمثلها مجتمعة نائب واحد في البرلمان، وتمت تزكية هذا المرشح من قبل الحزب الحاكم رغبة في مزيد من التشتيت لاصوات المشترك.

في حين كان الدكتور فتحي العزب رئيس قطاع الطلاب في حزب الاصلاح هو المرشح الثالث وتمت تزكيته من قبل كتلة «المشترك» البرلمانية لسببين: الأول رغبة في الحصول على (25) مليون ريال، المقرة برلمانياً دعماً لكل مرشح، السبب الآخر رغبة في الحصول على أكبر عدد من الممثلين عن المرشحين، أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، رغم أن عدداً من السياسيين قرأ في ترشيح «العزب» عدم ثقة لدى «الاصلاح» في بقية الشركاء داخل «المشترك».

الاستبيانات التي تحدثنا عنها لم تكن موضوعية بقدر ما كانت رسائل سياسية، في أغلبها ذات طابع استفزازي، لأن من نفذها هو صحف ومواقع اما موالية للحاكم، أو معارضة له، لذا نجد أن نتائجها تراوحت بين أعطاء صالح فرصة في الفوز بنسب ثمانينية، ولمنافسه بن شملان نسب لا تتعدى الـ10 % ، أو العكس!!

باستثناء نتائج الاستطلاع الذي نفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام، الذي يترأسه حافظ البكاري أمين عام نقابة الصحافيين اليمنيين، حيث أعطى لصالح فرصة في الفوز بنسبة (57 %)، أما مرشح «المشترك» فلم يكن أعلن عنه حينها.

* كاتب وصحافي من اليمن
arefabuhatem@hotmail.com

«الجمهلكيات» العربية و«سوق الطيور» في اسرائيل

احمد السنوسي*

■ هناك شيء غريب يحصل للعرب كل مرة مع أمريكا واسرائيل ومع ذلك تبدو هذه الأمة كلها وكأنها بلا ذاكرة، انهم يقولون لنا كلما تأزم الوضع العربي: علينا ان ننتظر انتهاء الانتخابات الاسرائيلية كي نعرف من سيفوز ونعيد ترتيب أوراقنا من جديد، وبعد ما تنتهي الانتخابات الاسرائيلية يقولون: لننتظر الانتخابات الأمريكية فهي لا شك ستأتي بجديد. وهكذا قضت الحكومات العربية كل العقود الأخيرة في انتظار نتائج انتخابات لا تأتي الا بما هو أسوأ من السابق: أليس هذا ما حصل لنا في عهد بوش الصغير بعد عهد كلينتون؟ وما يحصل لنا اليوم في أيام أولمرت والعضو السابق في «السلام الآن» الحمامة عمير بيريتس؟

لقد تعود بعض سياسيينا على التعامل مع اسرائيل وكأنها سوق للطيور، فهناك حمائم وهناك صقور، وعلينا انتظار الانتخابات كي يذهب الصقور وتأتي الحمائم التي هي قادمة تحمل السلام حتما تحت أجنحتها. ورغم ان تجربتنا مع العدو الصهيوني أثبتت وتثبت كل مرة ان «الحمائم» الاسرائيلية أشرس وأخبث وأقسى من كل صقور العالم، يأبى هؤلاء السياسيون الا ان يتركوا الأمة العربية في الوهم. كيف لا وقد وجدوا مرجعيتهم الكبرى لدى مفتي الديار السعودية الشيخ توماس فريدمان؟

لكن، لنفكر قليلا في الأمر، ربما نحن من يتحمل مسؤولية ما يحصل. ألا يتلهى هؤلاء السياسيون العرب بالانتخابات الأمريكية الاسرائيلية لانهم يعرفون انهم لا يستطيعون تنظيم انتخابات في بلدانهم؟ ولانهم يعرفون كذلك انهم لو نظموا هذه الانتخابات أولا، ولو كانت هذه الانتخابات حرة ونزيهة فعلا، لقذفت بهم جميعا خارج التاريخ؟ لذلك يحرص عدد من الحكام العرب على تحويل جمهورياتهم الى «جمهلكيات» وراثية (بقيادة جلالة الرؤساء المعظمين المبجلين) تقتل لدى المواطن كل أمل في ان يمسك مصيره بيده ويختار من يشاء لادارة شؤون بلده. ولتبرير الأمر يقولون لنا ان هذه هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة اسرائيل. نعم، العدو يمارس الديمقراطية وكي نواجهه علينا التسلح بالدكتاتورية وبقيادة الزعيم الواحد الأوحد الذي لا يشق له غبار.

هناك نموذج طبعا لمواجهة التحدي الاسرائيلي يرفض حكامنا النظر اليه. انه نموذج المقاومة اللبنانية التي ألحقت بالعدو الصهيوني الهزائم تلو الهزائم. هم يرفضون هذا النموذج بدعوى ان الجيوش العربية عزلاء في مواجهة العدو الغاشم. ولا ينبغي ان نسأل هنا: ولماذا كل تلك الملايين من الدولارات التي تصرف على التسليح وعلى «المجهود الحربي»؟ ليس فقط لان هذا السؤال من المحظورات ولكن أيضا لاننا نعرف ان كل هذه الأسلحة انما هي جاهزة لأجلنا اذا ما أخطأنا يوما ما وفكرنا في فتح أفواهنا للمطالبة بالخبز أو الديمقراطية أو بهما معا. فلنخلد للصمت اذن ولنطلب الستر والسلامة. ألا يقول المثل: اذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب؟

نعم، لكن المثل ناقص ولاكماله ينبغي ان نقول: اذا كان الكلام من فضة والسكوت من ذهب فالمقاومة من الألماس. بغير المقاومة سنبلع كل ما يقال لنا من ان اسرائيل وأمريكا لم تدمرا لبنان الا في اطار الدفاع عن سيادته، وان من حق اسرائيل ان تقتل كل سكان العالم في بيوتهم في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل الدفاع عن مستوطناتها في الضفة والقطاع. سنبلع ان الفدائي المدافع عن بلده ضد الاحتلال هو مجرد «ارهابي» ينبغي نزع سلاحه، وان اسرائيل هي عبارة عن «واحة للديمقراطية» وسط الهمجية والاستبداد العربيين.. الى غير ذلك من اختلاقات وأكاذيب الظلم العالمي الجديد.

* فنان من المغرب

كوارث القطارات المصرية عمدا مع سبق الإصرار

إكرام يوسف *

■ منذ ان بدأت كوارث قطارات السكك الحديدية المصرية، وانا أتوقع بين يوم وآخر تعالي الأصوات المطالبة بخصخصة هذا المرفق العريق. فمصر التي كانت أول من عرف في الشرق هذه الوسيلة من وسائل المواصلات منذ عام 1854؛ وثاني دولة في العالم تدخلها القطارات البخارية بعد بريطانيا؛ وامتدت منها بعد أكثر من نصف قرن للسودان، ثم الى فلسطين في الربع الأول من القرن العشرين ـ يقولون انها ـ لم تعد قادرة على صيانة هذا الوسيلة التي أصبحت وسيلة الانتقال الرئيسية للفقراء؛ بعدما استعاض عنها الأغنياء اما بطائراتهم الخاصة أو سياراتهم الفارهة. وفي الحقيقة؛ فان تكرار السيناريو المعاد منذ منتصف سبعينيات القرن الفائت؛ في كل مرة يتم فيها خصخصة قطاع من قطاعات الدولة التي تكون ناجحة لزمن طويل ثم تأخذ في التدهور سريع الخطى الى ان ترتفع الدعاوى بضرورة خصخصتها؛ يضعف كثيرا من اعتقادنا انها مجرد صدفة!

والمعروف ان القطارات في مصر بالذات كانت مثلا للانضباط الصارم لعهود طويلة كانت تحت سيطرة الدولة حتى ان آباءنا كانوا يطلقون على الشخص صارم الاستقامة انه «زي القطر»؛ أو ان التزامه بعهده أو مواعيده «زي قطر السكة الحديد لا يؤخر ثانية ولا يقدم ثانية عن ميعاده». وتطلعنا الأفلام السينمائية القديمة على روعة ونظافة هذه القطارات بداية من عربات النوم الفاخرة المخصصة لعلية القوم؛ وحتى عربات الدرجة الثالثة ذات المقاعد الخشبية وتذكرة السفر زهيدة الثمن التي يتحملها فقراء البلاد. غير انه يبدو ان دوام الحال من المحال. فبعدما كانت مصر تمتلك مصانع للنسيج ومصنعا لصناعة السيارات ومصانع تنتج الثلاجات وأفران الطهي والسخانات؛ ضمن قاعدة صناعية ضخمة شملت مصانع للحديد والصلب والألومنيوم؛ كان لها سمعتها الممتازة والقوية قبل أكثر من نصف قرن؛ وقبلها مصانع الغزل والنسيج التي كان يضرب بها المثل في الجودة والذوق. فوجئنا منذ منتصف السبعينيات بهذه المصانع وقد دب فيها الفساد وأصابها التدهور؛ بدلا من ان تسير في طريق التطور الذي كان ينبغي معه ان تزداد جودتها وقدرتها التنافسية؛ واذا بمصانع الثلاجات الشهيرة يصيبها التدهور ـ رغم انني أعرف سيدات من جيل أمي ما زالت تعمل لديهن الثلاجة منذ أربعين عاما بحالتها وبنفس قوتها ـ وبدأ التدهور باختلال مواعيد تسليم هذه الثلاجات ؛ وأفران الطهي؛ وصار على المتزوجين حديثا في أواخر السبعينيات ـ مثلي ـ ان يحجزوا هذه الأغراض الضرورية لمنزل الزوجية قبل استلامها بشهور؛ بل وصار من اللازم في بعض الأحيان ان يستخدم العريس «الواسطة» حتى يضمن ان تصله الثلاجة أو فرن الطهي أو السخان قبل موعد زفافه. وشيئا فشيئا اختفت هذه المنتجات لتظهر في السوق منتجات أقل جودة ومتانة لكنها أكثر «اناقة»، استوردها من الخارج تجار عصر «الانفتاح» الجديد. الأمر الذي تكرر مع معظم المنتجات التي كانت قد شهدتها النهضة الصناعية الموؤدة في مصر. فلم نعد نسمع عبارة «قلاع الصناعة» التي كانت تتردد مع انشاء أو بدء انتاج أحد مرافق ما اصطلح على تسميته بالصناعات الثقيلة. وقضت «هوجة» الخصخصة، حتى على الصناعات القطنية المصرية الراقية التي كانت تحظى بسمعة عالمية منقطعة النظير؛ وبات المصريون انفسهم يرتدون ملابس قطنية مصنوعة في الشرق أو الغرب. ولا يخفى على أي شخص لديه أقل قدرة على الملاحظة تكرار هذا السيناريو في كل مرة يراد فيها بيع أصل من أصول الدولة المصرية؛ ظهور تدهور في جودة المنتج، أو اختفاؤه من الأسواق مع تعثر في مواعيد التسليم، مع دخول منتج مستورد للسوق ربما أقل جودة لكن أكثر اناقة وبسعر لا يزيد كثيرا مع سهولة في الحصول عليه؛ فيتحول المستهلك الى المنتج المستورد ويتخلى عن المنتج الوطني الذي تزداد فيه صور التدهور، وبدلا من المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن تدهور انتاج كان ناجحا، ترتفع الأصوات المطالبة بخصخصة المنشأة، وتمتلئ مقالات الصحف بهذه الدعاوى في حملة واسعة تنتهي بعرض المصنع أو المؤسسة للبيع؛ وتشريد عمالها الذين يرى المشتري الجديد انهم زائدون عن الحاجة؛ بعد منحهم مكافأة نهاية خدمة تتبخر في ايام أو شهور معدودات؛ لتضاف آلاف جديدة الى أعداد العاطلين ممن هم في سن العمل كل عام. ثم نشكو بعد ذلك من زيادة معدلات الجريمة والتطرف!!!

أقول هذا وقلبي ينزف على قلعة مصرية عريقة أخرى تعرضت للتخريب؛ ولا أتردد في ان أقول المتعمد؛ وبدلا من محاسبة المتسببين وملاحقتهم والعمل بجدية على اعادتها بحزم الى سابق عهدها؛ سترتفع الأصوات المطالبة بخصخصتها؛ لنعاود الكرة: تشريد العاملين، ورفع سعر الخدمة على نحو يثقل كاهل الفقراء الذين فاض بهم الكيل بالفعل. وعلى من يريد ان يكذبني ان يذكر لي مثلا واحدا لمنشأة صناعية مصرية واحدة تمت خصخصتها وأثبتت نجاحا خلال الثلاثين عاما الماضية! أليست هذه الفترة كافية للحكم على التجربة؟ ألا تكفي الزيادة المهولة في أعداد العاطلين عن العمل واتساع الهوة الاجتماعية؛ وتدهور مستويات المعيشة، وزيادة معدلات التطرف والجريمة للبحث عن طريق آخر غير استسهال اللجوء الى بيع كل ما تملكه مصر وفق عبارة «بيع يا لطفي» التي كنا نتهكم عليها في مسلسل «سنبل» الشهير؟ ألم يحن الأوان لتجربة طريق جديد للتنمية؛ باعتبار ان حرية السوق المطلقة ثبت فشل محاولة غرسها بالقوة في التربة المصرية؟ أليس من الضروري البحث عن صيغة جديدة، ولتكن عبر تشجيع نظام التعاونيات مثلا؟ أم ان الأمر يحتاج لمسؤولين يكونون أكثر اهتماما بمصالح الناس؟

* كاتبة صحافية ومترجمة مصرية
ekramegypt@yahoo.com

حرام أن يتزوّج مجتمعنا الديمقراطية!

جواد البشيتي*

جاء في "فتوى" أعلنها الدكتور محمد المسير، أحد كبار علماء الأزهر والأستاذ في كلية "أُصول الدين والدعوة": "يجوز (شرعاً) للرجل أنْ يتزوج ابنته غير الشرعية، كما يجوز للابن الشرعي أنْ يتزوج شقيقته غير الشرعية"!

بهذه "الفتوى"، وأمثالها، وبهذا النمط من "الشيوخ"، نَدْخُلُ القرن الحادي والعشرين، أو الألفية الثالثة، ونلحق بركب الحضارة، ونواجه كل التحدِّيات والمخاطر التي تحاصرنا من كل حدب وصوب!

لا تستغربوا الأمر، فنحن أبناء مجتمع دمَّروا جهاز المناعة في رأسه وقلبه حتى أنَّ هيفاء وهبي تُعَدُّ القوَّة المؤثِّرة الأكثر من سواها" في العالم العربي. ومِنْ مِثْلِ هذا "الفن في مسخ الفن" تجيء فتوى "العالِم الأزهري"!

لقد ضاقت برجالنا "دنيا النساء" على رحبها، وضاق بهم "النكاح الشرعي" على رحبه، فاشتهى بعض رجالنا "بناتهم غير الشرعيات"، ولكنَّهم أرادوا لشهوتهم أنْ تكون "حلالاً خالصاً"، فسألوا عن "شرعية الزواج" منهن، فجاءهم، سريعاً، "جواب الشرع" في تلك "الفتوى" البائسة.

أماً "سؤال الجهاد"، وأمثاله، فأجابه بعضهم بما يُرضي إسرائيل والولايات المتحدة، بينما فضَّل بعضهم التريُّث والانتظار، فالعجلة من الشيطان ولو كانت في قضايانا القومية!

فلتنظروا، الآن، كيف نشأت واشتدت الحاجة إلى تلك الفتوى. هذا الرجل (المسلم) زنى، أي أتى المرأة من غير عقد شرعي، فأنجبت له المرأة التي زنى بها بنتاً، فهل يجوز له شرعاً أنْ يتزوج ابنته هذه "غير الشرعية"؟!

هُمْ لم يختلفوا في أمر أنَّ هذه البنت، "غير الشرعية"، مِنْ صلبه، ولكنَّهم اختلفوا، بما يتَّفق كل الاتِّفاق مع المنطق الذي بحسبه يتَّفق العرب ويختلفوا. لقد اختلفوا في أمر "شرعية أنْ يتزوج الرجل ابنته غير الشرعية"، فاتَّفقوا، سريعاً، على جواز هذا الزواج شرعاً!

الزِّنى رذيلة، ليس في حُكم الدين فحسب، وإنَّما في حُكم القيم والأخلاق الإنسانية. وأحسب أنَّ "الفضيلة" تقضي بأنْ يُعامِل الرجل ابنته "غير الشرعية"، وهي الضحية الكبرى لفعلته، كما يُعامِل ابنته الشرعية، فرذيلة الزِّنى لا يفوقها رذالة إلا رذيلة أنْ يتزوج الرجل ابنته "غير الشرعية"، أو أنْ يتزوج الابن الشرعي شقيقته "غير الشرعية".

هذا الرجل الزاني ينبغي له أنْ يُكفِّر عن ذنبه، فهل يُكفِّر عنه بأنْ يُسْمَح له (شرعاً) بأنْ يتزوج ابنته "غير الشرعية"؟!

إنَّ التكفير عن الذنب لا يكون إلا في الضحية ذاتها، فليُحْسِن معاملة ابنته "غير الشرعية"، وليعاملها كما يُعامِل ابنته "الشرعية" في كل شيء.

وهذه "الابنة غير الشرعية" إنَّما يظلمها المجتمع أعظم ظُلْمٍ إذا هو رفض نسبها إلى "أبيها الطبيعي"، فما الذنب الذي ارتكبتْ حتى يتضافر والدها "غير الشرعي" والمجتمع على معاقبتها هذا العقاب؟!

هذا "المفتي" وأمثاله، وبعدما أفتوا بـ"عدم جواز" أنْ تُنْسَب "الابنة غير الشرعية" إلى أبيها ولو تزوَّج (بعد الزِّنى) أُمَّها، أفتوا بـ"جواز" أنْ تُنْسَب إلى أُمِّها، ثمَّ أوصوا بوضع "الطفلة غير الشرعية" في "دار للأيتام"!

لن نستغرب "فتوى" هذا المفتي وأمثاله، فقد عرفنا كثيراً من "الشيوخ" الذين قضوا حياتهم، واستنفدوا وقتهم وجهدهم، في تحليل كثيرٍ مِن الحرام، وفي تحريم كثيرٍ مِن الحلال، حتى قضايانا القومية أجازوا الزِّنى السياسي بها!

عند النظر إلى كثير من المشكلات التي تواجه مجتمعاتنا العربية، والتي لا بدَّ من حلِّها، أو الشروع في حلِّها، بما يؤدِّي إلى تضييق الفجوة الحضارية الواسعة بيننا وبين الغرب، نرى ونكتشف أنَّ تقصير رجال الدين ومؤسساتهم عن المساهمة الفكرية الإيجابية في تطوير وجهات نظر الناس ومواقفهم قد عاد بضرر كبير علينا، وشدَّد لدى الأفراد والجماعات الميل إلى مزيد من السلبية حتى في تلك القضايا التي لديها من التأثير القوي في حياتهم ما يجعلها، أو ما ينبغي له أنْ يجعلها، تتحدَّاهم، في استمرار، على الانتقال من "السلبية" إلى "الدينامية".

وأحسب أنَّ الحرص على التطور الديمقراطي لمجتمعاتنا العربية، والحاجة المتزايدة إلى هذا التطور، يمنعاننا من حل مشكلة هذا "الاغتراب الديني" الضار كما حلَّها "حُرَّاس النظام العلماني" في تركيا، فإعلان "الدولة" عندنا انفصالها عن "الدين"، بحسب طريقة الانفصال التركية، لن يؤدِّي إلا إلى توطيد "الاغتراب السياسي" بين الحاكم والمحكوم، مهما شُحِن هذا الانفصال بالإصلاحات السياسية والديمقراطية، فالدين بالنسبة إلى مجتمعاتنا العربية هو "العين" التي من خلالها ينظرون إلى كل الأمور، وهو "الميزان" الذي يزنون به الأشياء ومواقفهم منها، ويميِّزون "الحلال" فيها من "الحرام".

هذا الذي قلناه إنَّما حملنا على قوله أنَّ مجتمعنا يميل إلى التدين في كل أوجه حياته حتى في "السياسي" منها، ويحرص، بالتالي، على معرفة "حُكم الشرع" في كل قضية.

على أنَّ ذلك ظل مقترناً باغتراب رجال الدين ومؤسساتهم، في "الفتاوى"، عن القضايا والمسائل التي يتركَّز فيها اهتمام الناس، فالغالبية العظمى من الفتاوى كانت في شأن أمور لا أهمية تُذكَر لها، ويمكن إدراجها في "الحلال والحرام" من السلوك الفردي، وكأنَّ "الخلاص الفردي" هو الغاية التي ننشد.

وأحسب أنَّ من أهم المشكلات الفكرية ـ السياسية التي ينبغي لنا حلها، في الوقت الحاضر، هو التناقض الآتي: لمجتمعاتنا وشعوبنا العربية مصلحة كبرى حقيقية في الإصلاح الديمقراطي في كل أوجهه وصوره، ولكنَّها، في الوقت نفسه، تخضع لتأثير فكري مضاد لهذه المصلحة التي لا ريب فيها، فالفكرة السائدة، حتى الآن، هي أنَّ "الديمقراطية"، في "نموذجها الغربي"، مع أنَّ "عالميتها" تكمن فيه، تُخالِف الإسلام، نصاً وروحاً، فإذا كان لا بدَّ من "الإصلاح السياسي" فليكنَ "المستبدُّ العادل" من الحكام هو "الهدف النهائي"!

لقد أنفقوا كثيراً من الوقت والجهد في إنتاج "فتاوى" لا أهمية لها، ولا تتخطى، في مواضيعها وأحكامها، "الخلاص الفردي"، في وقت تشتد حاجة الأُمَّة إلى "الخلاص الجماعي"، فالأسئلة التي توفَّروا على إجابتها كانت من قبيل: "هل يدخل المسلم الحمَّام برجله اليمنى أم اليسرى؟"، و"هل تجوز الأضاحي من الدجاج؟".

إنَّ خير خدمة يمكن أنْ يسدوها، الآن، إلى الدين ومجتمعاتهم هي أنْ يتوفَّروا على إصدار فتوى في شأن "الإصلاح الديمقراطي الشامل"، يقيم